

«التربية» توافق على مقترح عسكر العنزي برفع مكافأة تصحيح الاختبارات إلى راتب شهر كامل



عسكر العنزي

المقرررة لبعض المكلفين بأعمال الامتحانات وذلك وعلى أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من امتحانات العام الدراسي 2019 / 2020.

وافقت وزارة التربية على الاقتراح المقدم من النائب عسكر العنزي بشأن رفع قيمة مكافأة تصحيح الاختبارات المقررة للمعلمين الكويتيين عند نهاية السنة الدراسية إلى راتب شهر كامل.

وقال وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي في رد أسأله إلى مجلس الأمة: بعد الاطلاع والدراسة للمقترح المقدم من عسكر العنزي، فإن وزارة التربية تؤكد إيمانها الجازم بالرعاية السنية النبيلة والرائدة والتي شعارها دائما هي المعلم، وهو سبالة دائما نحو توجيه المزيد من الانتماء بالكوادر الكوادر العاملة في المجالات التربوية والتعليمية وتطوير قدراتها كفاءة العملية التربوية من خلال وضع الخطط والسياسات والتعليمية وتشريع القوانين وتأييد المقترحات التي تتبنى هذه المساعي، وأكد الحربي، سبق وأن قامت وزارة التربية بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية لزيادة فئات المكافآت لبعض المكلفين بأعمال

الامتحانات بوزارة التربية وعرض الموضوع على الخدمة المدنية باجتماعه رقم 1919، والذي افاد بالموافقة على زيادة الفئة

المجلس والحكومة يوافقان على إدراج مادة القرآن الكريم في مناهج رياض الأطفال



محمد هايـف

وافق مجلس الأمة والحكومة على اقتراح النائب محمد هايـف بإدراج مادة القرآن الكريم في مناهج رياض الأطفال.

وقال هايـف في اقتراحه: إن مرحلة رياض الأطفال من المراحل التعليمية الأولى لتأسيس الطفل، ومن أجل بناء جيل متمسك بالقيم والتعاليم الإسلامية بالتمسك الصحيحة في سن مبكرة، يجب العمل على إدراج مادة القرآن الكريم في المناهج التعليمية في مرحلة رياض الأطفال، حيث إن تلاوته وحفظه في مراحل مبكرة تسعد على تقوية ملكة الحفظ والقدرة العقلية والذاكرة لدى الأطفال.

واضح، بالإضافة إلى توفير فرص وظيفية جديدة لعملمات التربية الإسلامية وتنويع مناهج رياض الأطفال، وامتثالاً لأول الرسول صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري (خيركم من تعلم القرآن وعلمه).

الدلال للصالح: ما هي شروط وضوابط التجديد للقياديين في الداخلية



محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيهه سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وجاء في نص السؤال: من أكبر التحديات في الدولة " وضع الرجل المناسب أو المرأة المناسبة في المكان المناسب"، وعلى الرغم من وجود بعض الضوابط في اختيار القياديين إلا أنها غير كافية و محققة لغرض حسن اختيار القياديين وهو ما يتطلب إيجاد تشريع قانوني جديد للقياديين يراعي متطلبات الحوكمة، ومن جانب آخر يكتنفه الغموض حالات التجديد أو عدم التجديد للقياديين والبيات وضوابط ذلك ومن هي الجهات المسؤولة عن تقييم وبحث وإصدار القرار بالتجديد من عدمه، ونظراً لدور مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن، لذا يري في إفاقتنا بالآتي:

1- يوجد شروط وكفاية القرارات والنظم والتعاميم الصادرة من مجلس الوزراء أو مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية بشأن ضوابط وشروط التجديد للقياديين في الدولة أو عدم التجديد له مع أرفاق وبيان الجهات والأطراف المعنية بتنفيذ هذه القرارات والنظم والتعاميم.

2- ما هو شروط وضوابط التجديد أو عدم التجديد للقياديين المختار وهل يوجد تاقيت للمنصب (تجديد منعد نهائي للمنصب) وهل يوجد أختبارات عند بداية عرض المنصب أو عند التجديد أو عدم التجديد للقياديين وهل يوجد تقييم لعملاء القيادي في مرحلته الأولى وما هي صور وجوانب التقييم ومن هي الجهة التي تقوم بذلك ومن يعرض عليه التقييم لتجديد التجديد من عدمه.

3- يري موافاتي بأعداد القياديين الذين خاضوا عملية التقييم (أختبار - تقييم الأداء

طلبات المناقشة تشكل إحدى أدوات الرقابة البرلمانية المهمة التي اهتم بها النواب في دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر كونها تعكس تفاعلهم المباشر مع القضايا الإجتماعية والسياسية والأمنية والإقتصادية المثارة في الساحة المحلية. وخلال دور الانعقاد الرابع نظر المجلس 8 طلبات مناقشة وقد صدر عنها 36 توصية للحكومة وتشكيل لجنتي تحقيق وبيان حول صفقة القرن، وتضمنت طلبات المناقشة موضوعات: الإنفلات المروري وتطورات الوضع الإقليمي وفيروس كورونا والقضية الإسكانية وصفقة القرن وصفقة طائرات إيرباص والتعليم عن بعد والصدئق الملبزي. جلسة 9 يناير: الإنفلات المروري والوضع الإقليمي

نظر المجلس في جلسة 09 يناير 2020 طلبة مناقشة بشأن الإنفلات المروري واستعدادات الحكومة لتطورات الوضع الإقليمي موضوعات مختلفة وقد انتهى إلى الآتي:

1- الإنفلات المروري : طالب نواب بقائون متكامل للحد من الحوادث والحفاظ على الأرواح، يتضمن عقوبات رادعة تحدن من مظاهر الإنفلات المروري والرعونة وعدم احترام القانون، معتبرين أن العقوبة الحالية لا تحقق الردع المطلوب.

و أشار إلى أن حوادث الطرق تسببت في وفيات وفقدان أجراء وخلفت حالات إعاقاة بأعداد كبيرة، مؤكداً أن أعداد الحوادث المرورية في الكويت سجلت رقماً قياسياً عالمياً يحتاج إلى إعادة النظر في القوانين لتحسين الأوضاع في الشوارع.

ودعا النواب الحكومة في هذا الصدد إلى وضع حد لفوضى باصات النقل العام وسيارات الأجرة الجواله وإعادة النظر، منح رخص القيادة والغاء الاستثناءات، ووضع خطط للتزجيم المروري خلال أوقات الذروة وفي أوقات دوام المولفين، كما طالبوا بالإسراع في إنشاء مضممار ومسارات خاصة للدرجات.

وقال نواب: إن معظم دول العالم لديها هيئة مركزية تختص بتنظيم النقل الجماعي، وطالبوا بتفعيل دور الهيئة العامة للطرق وتعديل قانونها لتحقيق ذلك الأمر.

وحمل نواب ترددي أوضاع الطرق دوراً في زيادة الحوادث المرورية خلال الفترة الأخيرة وخاصة طريقي الوفرة والسالمي، معتبرين أن هيئة الطرق منذ إنشائها لم تقدم رؤية واضحة لتحسين أحوال شبكة الطرق والخدمات.

وطالبوا بالجمع المدني والجهات المعنية بالتضافر والتعاون من أجل زيادة الوعي المروري، مؤكداً ضرورة وجود هيئة مرورية مخصصة لتطبيق القانون.

وبعد الانتهاء من المناقشة وافق المجلس على ((20)) توصية لمعالجة قضية الإنفلات المروري والوفيات الناتجة عنه وأحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع لإعداد تقرير بشأنها خلال 3 أشهر وجاءت كالتالي:

1- أن تقدم الحكومة للمجلس مشروع قانون المرور الجديد يواكب التطورات الحالية وينظم المخالفات تنظيمياً فعلاً ويراعي الندرج بالعقوبة حتى يتحقق الردع ويأخذ بالحسبان تنظيم المواد المتعلقة بالدرجات الهوائية من ناحية تعريفها وتنظيم سيرها.

2- تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية والأشغال والبلدية لوضع الحلول الفنية للمشاكل والأختناقات المرورية.

3- تنظيم سيارات النقل العام في حارة واحدة فقط وضبط حالة الفوضى التي يمارسها السائقون بسبب تجاوزهم قانون المرور وعدم مراعاة قواعد السلامة وزيادة أماكن انتظار الركاب ومحطات الانتظار لتفعيل النقل الجماعي بشكل أكبر.

4- إحكام قبضة المرورية على سيارات الأجرة الجواله التي تسبب يوماً بمشاكل مرورية وذلك بإصدار لأئحة تنظم أماكن توقفها لتحميل الركاب وجودة الخدمات التي تقدمها للجمهور وحركة مرورها في الطرقات، ولائحة خاصة تنظم حركة درجات توصيل الطلبات التي تفقد لدى شروط الأمن والسلامة والتي أصبحت ظاهرة منتشرة تسبب يوماً بآرباك شوارع الكويت والسائقين.

5- إعادة النظر في شروط منح رخص القيادة للمقيمين وذلك من أجل حثهم على استخدام النقل العام أو النقل الجماعي مع مراعاة كافة الأشتراطات الخاصة بمنح الرخص.

6- إعادة النظر في ساعات بدايات العمل وانتهائها في القطاع العام للذلة تخفيف حالة الإنحاح المروري بفترة الذروة.

7- تعديل قانون الجزاء الكويتي بحيث يتم تغليظ العقوبة على جريمة القتل بالخطأ إذا كان قد حصل نتيجة الرعونة أو القيادة تحت تأثير المخدرات من الكسوة أو إخلالاً جسيمياً بأصول قيادة السيارات.

8- إلزام وزارة الأشغال والمقاولين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع الطرق بوضع خطط ودراسات تتعلق بانسيابية الحركة والأمان أثناء تنفيذ الطرق البديلة والتي تظل سنوات من الاستخدام حتى انتهاء المشاريع.



جانب من جلسة سابقة

توفر المال والأراضي. وزير المالية فقد كلف جهاز المراقبين الماليين بهذا الشأن.

وقال نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري إن الحكم البريطاني لم يشر إلى أي جهة كويته، لافتاً إلى أنه التقى رئيس (نزهة) عبد الرحمن النمش وسلمه المستندات المتعلقة بالصفقة.

وأيد النواب خلال المناقشة إحالة هذا الملف إلى ديوان المحاسبة لحماية اسم الكويت والمال العام إذا كان هناك عبث أو رشوة أو تعدد من متنفذين إضافة إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية مشيرين إلى أن من مهام المجلس الأساسية المراقبة والمساءلة.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة قادر على كشف الموضوع وسبق له القيام بتكليفات عدة منها (صفقة الداخلية) وطالبوا كل الجهات الحكومية بالتعاون مع الديوان لتقديم كل المستندات والوثائق والتسهيلات مسؤولة أي وزير إسكان وحده والتي للقياس بما وافقة المجلس على 9 توصيات وهي كالتالي:

1- السماح ببناء وتسليم الأراضي لأصحاب التسليم الورقي الجاهزة.

2- الإسراع في إنشاء الشركات الإسكانية المنصوص عليها في القانون.

3- الإسراع في تنفيذ خزانات مياه الأمطار في مدينة المطاع.

4- قيام المؤسسة بالتسليم الجزئي للقوائم التي تم الانتهاء منها في مدينة المطاع من خلال تعديل الاتفاقية مع المقاولين بما يحفظ المال العام.

5- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمة بشأن اتفاقية دوري في الحلول والمشاريع الإسكانية المختلفة.

6- ضرورة العمل على توفير مادة البيوتومين لمشاريع الإسكان وشوارعها.

7- التصدي لاحتكار في الأراضي السكنية القضاء والنهترب من غراماتها المالية وطرح بدائل للبيع والميزانية لتخفيض قيمة المساكن المعروضة.

8- فتح الاستبدال الداخلي.

9- الإسراع في الانتهاء من محطة الصرف الصحي بمدينة المطاع.

صفقة القرن

ناقش مجلس الأمة، في جلسته التكميلية، التفاصيل الخاصة بما يسمى بصفقة القرن وتحدث عدد من النواب حيث فنوا الدور التاريخي للكويت بنطلق من السياسة الراسخة لدولة الكويت والتي يؤكد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في جميع المواقف المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وطالبوا بتطبيق القرارات الدولية التي تدبر في مجملها الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وتؤكد حق الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة.

كما أكد النواب محورية القضية الفلسطينية بالنسبة للبرلمان الكويتي، مستذكزين الموقف البطولي لرئيس مجلس الأمة وأعضاء الشعب البرلماني في التصدي لبرلمان الكيان الصهيوني المحتل والظالم، مطالبين بطرده من الاتحاد البرلماني الدولي.

جلسة 19 فبراير 2020: صفقة الطائرات مع شركة إيرباص

نظر المجلس في جلسة 19 فبراير 2020 رسالة النائب رياض العديساني، وطلب مقدم من بعض الأعضاء بشأن تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير بشأن ما يثار عن وجود شبهة جرائم عمولات غير مشروعة ورشاوى في صفقة شراء جهايات رسمية بالدولة طائرات من شركة إيرباص.

وخلال مناقشة الطلب قال وزير المالية براك الشيطان إن مجلس الوزراء قرر تكليف (الفتوى والتشريع) ووزارة المالية وهيئة الاستثمار والخسوط الجوية الكويتية بالتعاون مع (نزهة) بتوفير كل الوثائق لمساعدة التحقيق للوصول إلى نتائج في هذا الشأن.

وأضاف أنه "إذا أسفرت التحقيقات عن وجود شبهات فلن نتردد في إحالة كل متسبب"، مؤكداً أن الحكومة متعاونة مع أي لجنة تحقيق يجريها المجلس كما أنه بصفتها

تشكيل لجنة تحقيق في صفقة طائرات إيرباص وفي الصندوق المميزي دور الانعقاد الرابع: 8 طلبات مناقشة أسفرت 36 توصية ولجنتي تحقيق

تشكيل لجنة تحقيق في صفقة طائرات إيرباص وفي الصندوق المميزي

دور الانعقاد الرابع: 8 طلبات مناقشة أسفرت 36 توصية ولجنتي تحقيق

تشكيل لجنة تحقيق في صفقة طائرات إيرباص وفي الصندوق المميزي